

سموه أطلع مجلس الوزراء على المشاورات مع القادة حول العلاقات والقضايا الراهنة

نائب الملك: المملكة مصممة على مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره ومنابعه

المواكبة على ترخيص «شركة الاتصالات المتشكلة» وطرح نصف أسهمها



الرياض - واس

رأس نائب خادم الحرمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الجلسه التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر امس الإثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي بداية الجلسة أطلع نائب خادم الحرمين الشريفين المجلس على المشاورات والاتصالات واللقاءات التي تمت خلال الأيام الماضية مع عدد من القادة والمسؤولين حول العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والعالم.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ أياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن نائب خادم الحرمين الشريفين أكد على تصحيح حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله على الصي

في سياستها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وأنواعه ، متمنيا في هذا الخصوص ما تم إجزاه مؤخرا من أعمال أمنية استباقية تمت بفضل الله

ثم بجهود رجال الأمن وجميع القطاعات العسكرية الناجحة والمستمرة لاجتثاث جذور الإرهاب ومنابعه . مع الحرص التام على أمن وأمان وطعاميته الجتمية .

وعلى صعيد آخر أضاف وزير الثقافة والإعلام ، أن المجلس أعرب عن تعازيه لقيادة وحكومة وشعب سلطنة عمان الشقيقة في صحايا الاعتصام الذي أصاب مواطني السلطنة . وأكد الملك على أن المملكة العربية السعودية وسيلطنة عمان جزء من وطن واحد وأمة واحدة وقلب واحد في السراء

والضراء . وأنه معاليه بيانه مفيدا أن المجلس إثر اطلاعه على جدول الأعمال اتخذ من القرارات ما يلي :

أولاً : بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بنشان طلب إجازة المبالغ المتكبرة للمخالفات الزورية المسجلة خلال لدة من ١٢ / ٢٣ / ٤٠ هـ حتى تاريخ تعديل نظام الخاسب الالي في ١٧ / ١١ / ٤١٧ هـ أقر مجلس الوزراء عددا من الضوابط والإجراءات في هذا السبيل . من أهمها ما يلي :

١ - إجازة المخالفة المالية المتعلقة بعدم خصيل قيمة الغرامات الناشئة عن المخالفات الزورية المسجلة خلال الفترة التي سبقت تعديل نظام الخاسب الالي من تاريخ ١٢ / ٢٣ / ١٠ هـ حتى ١٧ / ١١ / ٤١٧ هـ .

٢ - تقويم وزارة المالية وديوان المراقبة العامة بخصم برنامج سداد الغرامات الناشئة من المخالفات الزورية ناخاسب الالي وتوقيه وتظويره والتحقق من كفايته بما يضمن استيفاء جميع المخالفات وتوريدها للخزينة العامة للدولة

ومعالجة ما يتبين من قصور فيه .

ثانياً : بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بنشان مشروع اتفاقية عامة لتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والعلمي والتقني والثقافي والشبابي والرياضي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مالطا الموقع عليه في مدينة الرياض بتاريخ ١٢ / ٢ / ٤٢٧ هـ الموافق ١٠ / ٤ / ٢٠٠٧ هـ وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١٠٢ / ٧٠ وتاريخ ١١ / ١١ / ٤١٧ هـ أقر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار .

وقد أتم مرسوم ملكي بذلك .

أبرز ملامح الاتفاقية :

١ - العمل على تشجيع التعاون في القطاع الاقتصادي يتخاصة في الصناعات التبريدية والمعدنية والبتروكيميائية والسياحة والتجارات البرارعية واخواروية وغيرها .

٢ - ضمانت الاتفاقية للمطرفين المتعاقدين حرية تحويل الأموال بين

بلديهما كما شجعت الانفاقية على قيام مشروعات مشتركة طابعا لتقارب وتشريعات الاستثمار اليرمة في كلا البلدين .

ثالثاً : وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير المالية " أو من ينوبه " بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية ومملكة أسبانيا لتجنب الأزدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولتبع التهرب الضريبي ومشروع " البروتوكول " المرافق له وذلك في ضوء الصيغتين المرفقتين بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية .

رابعاً : بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بنشان طلب معاليه الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة سعودية مساهمة باسم " شركة الاتصالات المتشكلة السعودية " يكون عرضها مراولة أعمال الاتصالات وفقا لنظامها الأساسي والأنظمة المعمول بها وبعد الاطلاع على نوصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم ٢٨ / ٢٠٧ وتاريخ ١٩ / ٤ / ٤١٧ هـ .

فقر مجلس الوزراء ما يلي :

أولاً : الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم " شركة الاتصالات المتشكلة السعودية " وفقا لنظامها الأساسي المرفق بالقرار .

وقد أتم مرسوم ملكي بذلك .

ثانياً : تطرح نسبة ٥٠ بالمئة من أسهم رأس مال الشركة: ثل 700,000,٠٠٠ سبعةة مليون سهم للاكتتاب خلال " ثلاثين " يوماً من تاريخ القرار الوزاري المعين لتأسيس الشركة . يخصص منها ما مجموعة 140,000,٠٠٠ مائة وأربعون مليون سهم لكل من المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ١٥ / ٢٠٧ وتاريخ ١١ / ١٠ / ٤١٧ هـ .

ثالثاً : تقوم وزارة التجارة والصناعة وهيئة السوق المالية - كل فيما يخصه - بتفدية ما ورد في هذا القرار وذلك بعد التنسيق مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات .

خامساً : بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بنشان طلب معاليه الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة سعودية مساهمة

باسم " شركة الاتصالات المنفصلة السعودية " يكون غرضها موازلة أعمال الاتصالات وفقاً لنظامها الأساسي والأنظمة للعمول بها.
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم ٢٨/٢٥ وتاريخ ١٩/٤/٢٨ هـ، قرر مجلس الوزراء ما يلي :
١ - الموافقة على الترخيص لـ " شركة الاتصالات المنفصلة السعودية " في إنشاء وشبكة اتصالات منفصلة عامة وتشغيلها بجميع عناصرها وتقديم خدماتها على المستوى المحلي والداخلي والدولي من خلال شبكتها الخاصة.
٢ - يستوفى للقبائل المالي لتقديم الخدمات تجارياً . والمقابل المالي للترخيص، والمقابل المالي لاستخدامات الترددات، والمقابل المالي لتخصيص الأرقام واستخدامها وغير ذلك من أنواع المقابل المالي، من " شركة الاتصالات المنفصلة السعودية " وفقاً لأنظمة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والقرارات ذات الصلة.

سادساً :

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الزراعة بشأن تعديل المادة " السابعة عشرة " من اتفاقية التعاون الفني لمشروع الأموال للمدعة البريمة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة . وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١٠٦ / ٧١ / ١ وتاريخ ١٧/١١/٤٢٨ هـ قرر مجلس الوزراء ما يلي :
١ - الموافقة على تعديل المادة " السابعة عشرة " الواردة في الاتفاقية المشار إليها . بحيث يصبح نصها بالصيغة الآتية :
مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات تبدأ من تاريخ ١/٧/٢٠٠١م قابلة للتجديد بموافقة الطرفين . ما لم يبلغ أي من الطرفين الطرف الآخر " كتابة " برغبته في إنهائها قبل انقضاء مدتها بنسبة أشهر على الأقل . وإن أنهيت تستمر أحكامها سارية المفعول فيما يتعلق بالبرامج والمشروعات التي تمت في ظلها أو التي لم ينته من إنجازها أو الحقوق التي نشأت في ظلها ولم تنسو بعد ووفقاً لأحكامها.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أ - جديد الاتفاقية الأتف ذكرها . وذلك لمدة خمس سنوات بدءاً من ١/٧/٢٠٠١م.

سابعاً :

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الصحة بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في الجمهورية التركية الموقع عليه في مدينة أنقرة بتاريخ ١٤/٧/٢٧ هـ الموافق ١/٧/٢٠٠٦م . وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٥٠٥ / ٧١ / ١ وتاريخ ١٧/١١/٢٨ هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة التفاهم المشار إليها . وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

من أبرز ملامح هذه المذكرة ما يلي :

١ - تبادل المعلومات الخاصة بتأهيل " الكوادر " الصحية وتدريبها وكذلك تبادل الخبرات واللقاءات العلمية وزيارات الخبراء.
٢ - إنشاء لجنة مشتركة للتعاون في المجالات الصحية تعقد اجتماعاتها بانتظام بين البلدين كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ثامناً :

وأقر مجلس الوزراء على تعيينين بالمرتبة " الرابعة عشرة " وذلك على النحو التالي :

١ - تعيين جمال بن حسين بن عبدالله عجيل على وظيفة " وزير مفوض / أ " بالمرتبة الرابعة عشرة وزارة الخارجية.

٢ - تعيين عبدالله بن حميدان بن عبدالرحمن التركي على وظيفة " التوكيل المساعد للتسجيل العيني للعقار " بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل.